إن اضطهاد المسلمين في كل أنحاء العالم سببه غياب الراعي الحقيقي للأمة الإسلامية، ألا وهو الخلافة. قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ». لذا، علينا أن نتوحد لإقامتها، دون الالتفات إلى هؤلاء الحكام العملاء. وعلينا أن نوجه النداء إلى أبناء الأمة المخلصين في الجيوش، ليعطوا النصرة للحزب المخلص في هذه الأمة؛ حزب التحرير، لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

اقرأ في هذا العدد:

- سدّ النهضة جريمة جديدة تفضح عجز النظام المصري وخيانته ...٢
- أمريكا تعلن بدء العقوبات على السودان ردود الفعل والتداعيات ...٢
- ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ ...٣
- اجتماع منظمة شنغهاي في الصين لم يأت بجديد ...٤
- يجب على باكستان أن تعي حجم قوتها
لتحرر نفسها من الهيمنة الأمريكية والهندية ...٤

/alraiaht @ht_alrayah /c/AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٢١ من محرم ١٤٤٧هـ الموافق ١٦ تموز/يوليو ٢٠٢٥ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٥٥٦ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

لماذا اعترفت روسيا بحكومة طالبان؟

بقلم: الأستاذ عبد العزيز الأوزبيكي

اعترفت روسيا رسمياً بإمارة أفغانستان الإسلامية حسبما أفادت وكالة تاس نقلاً عن وزارة الخارجية الروسية. ووفقاً للوكالة فقد تم رفع علم أفغاني تبنته حركة طالبان فوق السفارة في موسكو. ووفقاً للسفير الروسي في كابول ديمتري جيرنوف اتخذ بوتين قرار الاعتراف هذا بناءً على اقتراح من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. وبحسب قول الدبلوماسي فإن القرار "يدل على رغبة روسيا الصادقة في إقامة شراكة كاملة مع أفغانستان".

وكما تشير وكالة رويترز فقد أصبحت روسيا أول دولة في العالم تعترف رسمياً بحكم طالبان بعد أن أصبحت الحركة مهيمنة على أفغانستان منذ عام ٢٠٢١.

فما هي أهداف هذا الاعتراف الرسمي؟ وما هو تأثيره على دول آسيا الوسطى وأوزبيكستان بخاصة؟

غزت روسيا أوكرانيا لحماية حدودها الغربية، إلا أن تركيزها على الحدود الأخرى تضاءل منذ ذلك الحين. مستفيدة من ذلك بدأت قوى جيوسياسية أخرى في إبعاد نفوذ روسيا عن المناطق الواقعة ضمن دائرة نفوذها بل والتربع على عرش الهيمنة. وقد تزايد دور الصين وأمريكا وكذلك الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في هذه العملية. ونتيجة لذلك بدأت روسيا تفقد نفوذها التقليدي في القوقاز وآسيا الوسطى. ويمكن ملاحظة ذلك في أذربيجان وجورجيا وأرمينيا وأوزبيكستان وكازاخستان. بالإضافة إلى ذلك فإن الحروب المؤقتة بين باكستان والهند وإيران وكيان يهود التي أشعلتها أمريكا في الشهرين الأخيرين وتصاعد المشاعر الجهادية التي ترجع بشكل رئيسي إلى المزاج العام الذي خلقته في الأمة بسبب الاضطرابات التي سببتها حرب يهود على قطاع غزة، كل ذلك دفع روسيا إلى زيادة تركيزها على أمن حدودها الجنوبية والشرقية. كما أن الصراع المتصاعد على طرق التجارة العالمية والوصول إلى الموارد المعدنية في ظل الاختلالات الدولية بسبب سياسات ترامب المجنونة يجبرها على البحث عن طرق بديلة.

وقد دفعت الظروف والملابسات المذكورة أعلاه روسيا إلى أن تكون أول من يعترف رسمياً بحكومة طالبان من أجل تحقيق أهدافها الجيوستراتيجية. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١. تأمين أمن الحدود الجنوبية: حيث أوضح المسؤولون نواياهم في خطاباتهم:

قالت ماريا زاخاروفا الممثلة الرسمية لوزارة الخارجية الروسية: "أكدنا في وقت سابق أن روسيا كغيرها من الدول الرائدة في العالم تعتزم تطوير التعاون العملي مع كابول في القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك مهمة مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات التي تنتشر من أراضي أفغانستان. لا بد من القول بصراحة إنه لا يمكن القيام بذلك دون تجريد طالبان من صفتها كمنظمة إرهابية".

وقال سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي: "سنواصل التعامل مع حركة طالبان لأنها تمثل قوة حقيقية في أفغانستان. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار جهودهم العملية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب".

وقال زامير كابولوف الممثل الخاص لروسيا في أفغانستان: "نحن مضطرون إلى أن نواصل الحوار مع طالبان. فهي القوة الوحيدة المسيطرة حالياً على الوضع في أفغانستان. ومن المهم بشكل خاص

..... التتمة على الصفحة ٣

كيان يهود وضم الضفة وفرض السيادة

بقلم: الأستاذ عامر أبو الريش – الأرض المباركة (فلسطين)

مخططات يهود لضم الضفة الغربية وفرض السيادة عليها ليست أمراً جديداً ولا كلاماً عابراً، بل هي مخططات تجذرت في عقلية يهود ووجدانهم منذ اغتصابهم فلسطين عام ١٩٤٨م. ووضعوها موضع التنفيذ العملي على أرض الواقع بعد اغتصاب الضفة الغربية عقب مسرحية حرب حزيران عام ١٩٦٧م. ومن المفيد في هذا المقام استعراض لمحة تاريخية موجزة لشريط الأحداث تحديدا منذ عام ١٩٤٧م، فاليهود رفضوا أصلاً تقاسم أرض فلسطين مع أهلها حيث رفضوا قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م ولم يلتزموا به، ومكنتهم بريطانيا من الاستيلاء على ما يستطيعون قبل تدخل أمريكا ومنظمتها الدولية لتثبيت ما يسمى بخط الهدنة عام ١٩٤٨، هذا الخط الذي سمي فيما بعد بالخط الأخضر، والذي قسم فلسطين فورا وباعتراف دولي أممي إلى كيان يهود من جهة والضفة الغربية وغزة من جهة أخرى، ثم إن يهود واستعدادا لمواجهة ما يسمى بحل الدولتين قاموا في حزيران عام ١٩٦٧م بالاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء بتواطؤ من الدول العربية وبالذات الأردن الذي سلم الضفة الغربية والقدس تسليما، وسوريا التي سلمت الجولان، ومصر التي عجزت عن حماية سيناء. وفي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذي اعتبر الضفة الغربية وشرقي القدس مناطق محتلة. إلا أن يهود بدأوا فورا في إجراءات عملية فورية لضم الضفة الغربية والقدس فأعلنوا من خلال "الكنيست" توحيد شطري القدس، وبدأوا ببناء المستوطنات في كافة أرجاء الضفة. وفي عام ١٩٨١م أعلنوا عن ضم هضبة الجولان خلافاً للقرارات السابقة لما يسمى بالشرعية الدولية.

في ظل هذه اللمحة يظهر بوضوح أن تصريحات على شاكلة تصريح ما يسمى وزير العدل في كيان يهود ياريف ليفين حول ضرورة فرض سيادة كيانه على الضفة الغربية ليست تصريحات عابرة ولا هي رؤية شخصية، فالمتتبع يرى بكل وضوح أن حكومات يهود المتعاقبة تقوم بأعمال من شأنها جعل تنفيذ قرار الضم - الذي يبدو أنه اتخذ منذ زمن بعيد - أمرا واقعا لا مفر منه، خاصة في مواجهة أية معارضة أمريكية. كما يظهر أن يهود استخدموا في سبيل ذلك منهجا متكاملا يقوم على أركان عدة أهمها:

* سياسة الأمر الواقع وتغيير ملامح الأرض، فالمستوطنات وما يحيط بها والطرق وهوامشها ومحاصرة التجمعات التي يعيش بها أهل فلسطين وتقطيع أوصالها ومصادرة الأراضي وضمها ليست إلا بعض الأمثلة على ذلك.

* التملص من أي التزام بما يسمى بالشرعية الدولية والتحايل عليها بل والتمرد عليها عند الحاجة، ويشمل ذلك التملص والتحلل من أية التزامات تحاول أية إدارة أمريكية فرضها.

* جعل ما يسمى بحل الدولتين مشروعا غير قابل للتطبيق بأي حال من الأحوال.

* تثبيت الارتباط العضوي للضفة الغربية بالكيان في كل كبيرة وصغيرة، واستخدام ما يسمى بالإدارة المدنية التابعة لجيشه والسلطة الفلسطينية كأدوات لتثبيت هذا الارتباط، سواء في النواحي الأمنية كالتنسيق الأمني، أو الاقتصادية والمالية مثل

..... التتمة على الصفحة ٣

الجوع يضرب أطنابه في غزة
وأنتم المأخوذون بجريرته أيها المسلمون

يسعى الغرب الكافر المستعمر وعلى رأسه أمريكا وكيان يهود الغاصب ومعهم أعوانهم من الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين، ومؤسسات ومنظمات وجمعيات دولية، إلى إبادة أهل غزة وتهجيرهم وتركيعهم بشتى الوسائل والطرق، ومنها هذه المجاعة التي تضرب أطنابها في غزة والتي صنعتها أيديهم وأيدي المتواطئين معهم في البلاد الإسلامية والعالم أجمع. فهذه المجاعة ليست هي بسبب شح طبيعي في الموارد، بل بسبب نذالة وعمالة حكام المسلمين الذين وضعوا كل ثروات الأمة بيد أعدائها يتحكمون فيها، ولا يسمحون لها حتى بإمداد أطفال غزة الجوعى بما يسد رمقهم، ويتركونهم يموتون جوعا أمام ناظريهم بلا إحساس ولا خوف من الله عز وجل، منفذين إملاءات أسيادهم الكفار المستعمرين حفاظاً على كراسيهم المعوجة قوائمها وعروشهم الكرتونية المهترئة.

إن إنقاذ أهل غزة؛ أطفالها ونسائها وشيوخها وسائر أهلها، وتحرير الأرض المباركة فلسطين وغيرها من بلاد المسلمين المحتلة لن يكون إلا باقتلاع هؤلاء الحكام الرويبضات العملاء المتخاذلين المتآمرين، وإعطاء الحكم للإمام الراعي الذي يحرر البلاد وينقذ العباد من جورهم ومن تحكم الغرب في ثرواتهم ومقدراتهم، وذلك بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ﴿وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

الهند وكيان يهود في الإجرام صنوان

تواصل حكومة مودي الهندوسية "الهندوتفا" تصعيد مستوى القمع والتعذيب ضد المسلمين الهنود، بدءاً من هدم منازلهم، ووصولاً إلى نفيهم قسراً وظلماً من بلادهم. وهي في ذلك تسير على خطا كيان يهود الغاصب في فلسطين. فقد بدأ النظام الهندي مؤخراً بمعاملة المسلمين الهنود كالحيوانات، من خلال وصفهم بـ"المهاجرين غير الشرعيين"، وطرد مئات منهم إلى بنغلادش تحت تهديد السلاح، ودون أي اعتبار للإجراءات القانونية "الوطنية" أو الدولية. وقالت امرأة تُدعى رحيمة خاتون: "لقد عاملونا كالحيوانات. قلنا لهم نحن هنود، لماذا ندخل بنغلادش؟ لكنهم وجّهوا البنادق نحونا وهددونا: (إذا لم تسلكوا الطريق الآخر، سنطلق النار عليكم)". وأضافت: "بعد أن سمعنا أربع طلقات نارية من الجانب الهندي، أصابنا الذعر، فعبرنا الحدود سيراً على الأقدام".

وعليه تساءل بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية بنغلادش، لماذا تتجرأ الدولة الهندوسية إلى هذا الحد؟ والجواب هو:

أولاً: رغم أن المسلمين في هذه المنطقة موحدون في الدين والدم، إلا أن الاستعمار الكافر البريطاني قام بتقسيمهم وإضعافهم على أساس القومية (هندي، بنغالي، باكستاني...)، ونصّب عليهم حكاماً عملاء علمانيين لا يحمون المسلمين، ولا يبالون بمصيرهم. ولهذا السبب صرّح مستشار الأمن للحكومة الانتقالية البنغالية قائلاً: "إذا ثبت أنهم مواطنون من بنغلادش، فمستقبلهم"، وقال زعيم أكبر حزب علماني في البلاد: "لا دلهي ولا روالبندي، ولا أي دولة أخرى، بنغلادش أولاً"! أما الساسة والمثقفون العلمانيون، فهم منافقون وكارهون للمسلمين، إذ يزمجرون كالأسود ضد اضطهاد الهندوس في بنغلادش، ويخرسون مثل قطط جبانة أمام قمع المسلمين في الهند. قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ» رواه أبو داود.

ثانياً: إنّ الهند هي أداة لأمريكا الكافرة الاستعمارية في المنطقة، وعضو في تحالف "كواد" العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فكما تستخدم أمريكا كيان يهود في الشرق الأوسط لقمع الأمة الإسلامية، فإنها تستخدم الدولة الهندوسية في جنوب آسيا للغرض ذاته.

هذا ووجه البيان الصحفي نداءه للمسلمين قائلا: أيها المسلمون، يقول الله تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ فإذا تعرّض المسلمون في أي مكان للعدوان، فإن نصرتهم فرض على سائر المسلمين. وقد رأيتم كيف أن حكام المسلمين القوميين والعلمانيين لا يرسلون الجيوش لنصرة أهل فلسطين أو كشمير أو أراكان، بينما يرسلونها تحت راية الأمم المتحدة وبأمر من أمريكا لقتل المسلمين وسفك دمائهم!

فهؤلاء الحكام ليسوا حماة الأمة، بل هم خونة متآمرون عليها. قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ» صحيح مسلم. وما يحدث للمسلمين في كل مكان من مظالم إنما هو نتيجة غياب الحاكم الحقيقي للأمة؛ الخليفة. لذا، لا سبيل أمامنا إلا أن نتوحد لإقامة دولة الخلافة الراشدة، بدل الاتكال على هؤلاء الحكام العملاء. إن نداءنا يجب أن يكون إلى أبناء الأمة المخلصين في الجيوش، ليعطوا النصرة لحزب التحرير لإقامة الخلافة على منهاج النبوة. تذكروا أن هذا هو واجبكم بصفتكم مسلمين.

نظرات سياسية

سدّ النهضة جريمة جديدة تفضح عجز النظام المصري وخيانته

بقلم: الأستاذ محمود الليثي*

نشرت قناة العربية على موقعها الخميس ٢٠٢٥/٧/٣م، تحت عنوان "مصر لإثيوبيا: افتتاح سد النهضة غير شرعي ومخالف للقانون الدولي"، خبرا قالت فيه: إن وزير الري المصري هاني سويلم أكد رفض القاهرة سياسة فرض الأمر الواقع عبر إجراءات أحادية دون اتفاق ملزم يراعي مصالح مصر والسودان، متهماً إثيوبيا بانعدام الإرادة السياسية والمراوغة للترويج لصور إيجابية رغم تعثر المفاوضات منذ ١٣ عاماً. من جهته، زعم رئيس وزراء إثيوبيا أن السد لم يضر مخزون المياه المصري أو السوداني، بينما شددت مصر على أن هذا الملف قضية وجودية ولن تسمح بفرض الهيمنة المائية.

وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، اكتمال بناء سد النهضة وافتتاحه رسمياً في أيلول/سبتمبر المقبل. جاء هذا الإعلان المتحدي بعد مسيرة تفاوضية تجاوزت ١٣ عاماً، تخللتها جولات لا تكاد تحصى من الاجتماعات والبيانات والتصريحات، وانتهت جميعها بالفشل التام. وبينما تسارع إثيوبيا لفرض هيمنتها على مياه النيل، خرج وزير الري المصري ليصف هذا التحرك بـ"غير الشرعي" و"المخالف للقانون الدولي"، مؤكداً أن مصر لن تقبل بتهديد حقوقها المائية. لكن وراء هذه البيانات العاجزة تكمن حقيقة أعظم وهي أن هناك قوة تقف وراء إثيوبيا وتضمن لها صمت النظام المصري وتواطؤه وتدفعها نحو مشاريع ستكون أداة ضغط استراتيجية وسلاحا موجها نحو مصر وأهلها، فهذا التمادي الإثيوبي ما كان له أن يتم لولا عمالة النظام المصري لمن يقف وراء إثيوبيا، وغياب دولة تطبق الإسلام وتحمي مقدرات الأمة.

منذ بداية الأزمة، سعت الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين إلى حصر القضية في دائرة المفاوضات الفنية والمباحثات القانونية والضمانات الدولية. وقد جرى تحويل قضية تمس حياة أكثر من مائة مليون مسلم إلى مسألة خلاف على تفاصيل الملء والتشغيل ووتيرة تخزين المياه. وجرى تغييب جوهر الموضوع بأن مياه النيل ملكية عامة للأمة، وأن التعدي عليها عدوان سافر يوجب الردع، لا الانتظار ولا التوسل للهيئات الغربية.

فمياه النيل ليست مجرد مورد طبيعي يتم التفاوض عليه في غرف مغلقة، بل هي من الملكيات العامة التي فرض الإسلام على الدولة صيانتها. قال ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ».

إن الذي تجرأ على فرض هذا الواقع هو أنظمة سايكس بيكو المفككة التي لا تملك إرادة مستقلة، بل هي صدى لمصالح الدول الكبرى. فعندما تغيب الدولة الواحدة الجامعة للمسلمين، تصبح بلادهم وأرزاقهم عرضة للطمع والهيمنة، وهذا ما يظهر جليا في بلادنا التي يهيمن الغرب عليها.

طوال السنوات الماضية، لم تمل الأنظمة الحاكمة في مصر والسودان من الحديث عن "القانون الدولي" و"المواثيق الملزمة" و"الإعلان الثلاثي" الموقع عام ٢٠١٥. لكن الحقيقة المرة أن هذا القانون الدولي صممته الدول الكبرى لحماية مصالحها، وليس لحماية حق المسلمين في مياههم وثرواتهم. بل إن الإعلان الثلاثي نفسه كان أول تنازل رسمي أعطى إثيوبيا شرعية سياسية لمشروعها، حين أقر بحقها في التنمية دون إلزام محدد يوقف الملء الأحادي أو يضمن التوزيع العادل للمياه.

إن الانشغال بتكرار بيانات الشجب والاحتكام إلى دوائر غربية متواطئة لن يجلب لمصر قطرة ماء واحدة. والإسلام لا يقبل أن تُعطى حقوق الأمة هدية على موائد المفاوضات، ولا أن يتحول التعدي إلى أمر واقع يكرسه العجز والتفريط.

إن النظر لقضية سد النهضة ينطلق من أصل قطعي وهو صيانة مقدرات الأمة ومنع الإضرار بها. يقول جل وعلا: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ويقول: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، ومن المعلوم أن كل تصرف يهدد حياة الناس ومعاشهم هو اعتداء يُردع، لا أن يُهادن. شرع الله لا يقر الانتظار ١٣ عاماً على مائدة التفاوض، ولا يقبل بتعليق مصير الأمة على قرارات مجالس خاضعة لهيمنة الاستعمار.

لقد كشف وزير الري المصري في تصريحه الأخير أن إثيوبيا دأبت على المراوغة وتزييف الصورة الذهنية أمام العالم، وأنها بلا إرادة سياسية للتوصل إلى اتفاق. لكن السؤال الأهم هو لماذا يصر النظام المصري على استجداء إثيوبيا وهو يدرك هذه الحقائق؟ لماذا لا تتحرك الجيوش التي تنفق عليها الأمة المليارات، والتي لو صدقت العزيمة فهي قادرة على حماية شريان الحياة؟

إن أزمات الأمة في النيل وفي فلسطين وفي كل بقعة، لها سبب جوهري واحد هو غياب حكم الإسلام. فلو كانت للأمة دولة تطبق الشرع، لما تجرأت إثيوبيا ولا غيرها على التطاول على مقدراتها.

يا أهل الكنانة: لا تنخدعوا بخطاب القانون الدولي ولا ببيانات رفض سياسة الأمر الواقع. فالمشكلة ليست في عناد إثيوبيا، بل هي في عجز الأنظمة وتواطؤها؛ فقد قبلت التفاوض العبثي ورضيت بإعطاء الشرعية لمن يعتدي على مقدراتكم، وإن سد النهضة مرآة واضحة تكشف عمالة النظام. وإننا نوقن أن الأمة ستفيق من غفلتها وتعمل على استعادة سلطانها، بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فتستعيد كرامتها وتردع كل من يفكر بالعبث بحقوقها.

يا أجناد الكنانة: إن حماية الأمة ومياهها وثرواتها أمانة في أعناقكم، فكونوا كما أراد الله منكم أنصارا لله ودينه ورسوله، واعلموا أنكم الأقدر على التغيير، والنظام ومن خلفه يعلمون هذا ويغدقون عليكم الأموال والمميزات على سبيل الرشوة ليشتروا ولاءكم، وإنه والله لعرض الحياة الدنيا الزائل، فالفظوا عنكم دنيا الحكام واستبدلوا بها جنة عرضها السماوات والأرض، ستنعمون بها بقطعكم حبال ولائكم لنظام البغي هذا ووصلها بالله وحده وإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فيا فوزكم حينها ويا عزكم بها في الدنيا والآخرة ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية مصر

حكام يتصارعون على السلطة ويسمحون للكفار برعاية شؤون شعوبهم

لقد أنهكت المعارك أهل السودان، ودمرت الكثير من البنى التحتية في البلاد. تقول الأمم المتحدة إن إقليم دارفور يعاني من أزمة عميقة، حيث يحتاج ٧٩٪ من سكانه إلى مساعدات إنسانية وحماية. وبدل أن تسعى الحكومة لوأد هذه الفتن والمصائب والويلات، وإعلان وقف إطلاق النار بأعجل ما يكون، تنشغل بالصراع حول كراسي السلطة المهترئة، ولا يهمها حتى علاج المرضى، ولا توفير الأمن والاستقرار، بل حولت البلاد إلى مسرح لتدخلات الدول الطامعة وشركات الاحتكارات الكبرى لنهب ثروات الأمة. وقد نزح جل أهل السودان، ولجأوا إلى دول الجوار، بعد أن فقد أكثرهم كل ما يملكون، فأصبحت المنظمات الدولية والإقليمية تعدّ الفقراء عدّاً وتتحدث عن الجوع والمرض وتذرف دموع التماسيح، لعلها تجد مدخلاً لأسيادها للتدخل في إدارة شؤون السودان.

إنه لمن المؤلم جدا أن يتصارع حكام بلادنا على السلطة، ويفسحوا المجال لتقوم منظمات الكفر برعاية شؤوننا، والتدخل في سياساتنا، بل ويرحبون بقرارات تمكن من نفوذها في بلادنا، ويتوقون إلى الاحتكام لما يسمى بالشرعة الدولية، بينما تتوق الأمة، حين التخاصم والنزاع، إلى أحكام الإسلام التي تخرجها من الظلام إلى نور الإسلام. فهلا وجد في الجيش من يخلص لله، وينصر الدين ويقيم شرعة رب العالمين؟!

أمريكا تعلن بدء العقوبات على السودان ردود الفعل والتداعيات

بقلم: الأستاذ عبد الخالق عبدون علي*

أورد موقع سودان تريبون في ٢٦ حزيران/يونيو، أن الإدارة الأمريكية أعلنت، يوم الخميس، بدء تطبيق العقوبات على السودان، إثر اتهامه باستخدام أسلحة كيميائية، خلال حربه ضد قوات الدعم السريع، والتي اندلعت في البلاد منتصف نيسان/أبريل ٢٠٢٣. وفرضت أمريكا في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٥ عقوبات على السودان، شملت قيودا على الصادرات الأمريكية إليها وعلى الوصول إلى خطوط الائتمان، لكن العقوبات دخلت حيز التنفيذ رسميا اعتبارا من الخميس ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٥.

وفي إخطار رسمي نشر في الجريدة الرسمية، قالت وزارة الخارجية الأمريكية "إن حكومة السودان استخدمت أسلحة كيميائية في انتهاك للقانون الدولي وضد مواطنيها". واتخذ القرار استنادا إلى قانون مكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقضاء على الحروب لعام ١٩٩١. وبموجب هذا الإعلان، فرضت أمريكا حزمة من العقوبات على السودان، تضمنت إنهاء المساعدات الخارجية غير الإنسانية، ووقف مبيعات الأسلحة وتمويلها، والحرمان من أية قروض، أو دعم مالي حكومي أمريكي، إضافة إلى حظر تصدير السلع، والتكنولوجيا الحساسة للأمن القومي. ومنحت الخارجية الأمريكية استثناءات محدودة لضرورات تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، خاصة فيما يتصل بالمساعدات الإنسانية، وسلامة الطيران المدني، وبعض الصادرات ذات الاستخدامات المقيدة. وأكدت في بيان أن "هذه العقوبات ستظل سارية لمدة عام على الأقل، إلى حين إشعار آخر، وستتولى الجهات المختصة تنفيذها".

وفي ٢٩ أيار/مايو الماضي، شكل رئيس مجلس السيادة، وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم استخدام حكومة السودان أسلحة كيميائية في النزاع القائم. وأفادت وزارة الخارجية السودانية وقتها أن اللجنة تضم وزارتي الخارجية والدفاع وجهاز المخابرات العامة. وأوضحت أن التحقيق يؤكد التزام حكومة السودان بتعهداتها الدولية بما في ذلك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وعدم قناعتها بصحة اتهامات الإدارة الأمريكية.

وقد ردت الحكومة على فرض هذه العقوبات الأمريكية، حيث ذكر موقع سودان تريبون في ٢٠٢٥/٠٥/٢٣، أن المتحدث باسم الجيش السوداني العميد نبيل عبد الله قال في تصريح صحفي ("إن اتهامات أمريكا للجيش باستخدام أسلحة كيميائية عام ٢٠٢٤ خطيرة ومضللة. وأكد أن الجيش يخوض حربا مشروعة، وبأساليب نظيفة، ولا يستخدم أي أسلحة محرمة مطلقا". وفي أول رد فعل رسمي من الحكومة السودانية قال المتحدث باسمها، ووزير الثقافة والإعلام، خالد الإعيسر "إن ما صدر عن الإدارة الأمريكية من اتهامات وقرارات تتسم بالابتزاز السياسي وتزييف الحقائق". وأضاف الإعيسر في بيان أن الولايات المتحدة دأبت على انتهاج سياسات تعرقل مسيرة الشعب السوداني نحو الاستقرار، والسلام، والازدهار. وذكر أن ما أسماه بالادعاءات الكاذبة استهدفت مجدداً الجيش السوداني بعد إنجازات ميدانية غيرت واقع المعركة، وعقب تعيين رئيس للوزراء).

إن أمريكا تستخدم كل وسيلة ممكنة في أعمالها السياسية، وفي صراعها للحفاظ على مركزها، باعتبارها الدولة الأولى في العالم بلا منازع، ولمنع أية دولة من منافستها، أو زعزعة نفوذها في مناطق سيطرتها في العالم، تستخدم أمريكا سلاح العقوبات حتى لو كانت ضد رجالها كما فعلت مع البشير، حيث كان معاقبا أمريكياً حتى تم فصل الجنوب، ثم أطيح به في نيسان/أبريل ٢٠١٩م.

إن هذه العقوبات هي مجرد كروت ضغط من أمريكا على الحكومة السودانية، لتستمر بدورها في تنفيذ المخططات، بما يعرف بسياسة العصا والجزرة، وكلما احترق كرت، رفعت أمريكا في وجهها عشرات الكروت. فها هي تنفذ جميع مطالب أمريكا، ومن ثم تأتي أمريكا بمطالب جديدة أخرى، كما عبر الرئيس السابق عمر البشير قائلا: (بدأت المحادثات بشأن العقوبات بشرط واحد ولكن تلته شروط أخرى وهكذا دواليك).

إن هذه القوائم والعقوبات ما هي إلا غطاء لحالة الانسجام التام بين أمريكا ورجالها، وتضليلا للرأي العام، حتى يتسنى خداع البسطاء.هذه هي نفسية ونظرة الكافر للمسلم؛ هي نظرة الاستحقار والإذلال، والتي لن تتغير إلا بالكفر بالإسلام، فمهما هشت الحكومة لاستدرار عطف أمريكا، أو قدمت لها القرابين، فلن ترضى عنها مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾.

وقد سلطت أمريكا في السابق على نظام البشير العميل لها، سيفين هما ادعاء محاولة اغتيال حسني مبارك، ومحكمة الجنايات الدولية. واستخدمتهما حتى فصلت الجنوب. والآن تعيد الكرة لتسلط سيف الأسلحة الكيميائية على عميلها البرهان، ويبدو أن الغرض هو فصل دارفور، والسير في عملية التطبيع مع كيان يهود.

ستظل أمريكا بهذه الغطرسة والعنجهية طالما أن حكاماً أمثال البرهان هم من يحكم المسلمين، وستظل تمارس ضغوطا حتى يتحقق لها ما تريد، ما لم ينتبه المسلمون، ويعملوا لإزالة هذه الكيانات الكرتونية، التي تتماهى مع المتغطرس الأمريكي ترامب، ويعملوا لإقامة كيان يحكمهم بكتاب ربهم، وسنة نبيهم عليه الصلاة والسلام؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة؛ دولة فاعلة لا مفعولاً بها، تنسي أمريكا وربيباتها وساوس الشيطان بالجهاد في سبيل الله، ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية السودان

زيارات لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ ولاية لبنان للنواب

وفقا للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية لبنان قام وفد من لجنة الاتصالات المركزية للحزب هناك، مؤلف من د. محمد جابر والمهندس صالح سلام، ضمن حملته لزيارة النواب، بزيارة النائب د. عماد الحوت في بيروت. هذا وقد أكد الوفد على الأمور التالية، التي تحتاج إلى موقف وعمل من النواب في البرلمان اللبناني:

١- ضرورة التصدي لمشروع الاعتراف الرسمي بكيان يهود، والذي يتسارع التمهيد له بين السياسيين والإعلام بحجة الضغوطات الأمريكية، التي تطالب بالتطبيع.

٢- أن تقوم الجيوش بواجبها الشرعي في استعمال السلاح ضد عدو الأمة يهود، وعلى القادة في هذه الجيوش أن يعلموا أنهم إن لم يقوموا بذلك فإن سلاحهم سيسحب منهم أو سيدمر، بتواطؤ من أنظمتهم الحاكمة المرتبطة بالغرب والحامية للكيان.

٣- يجب أن يبتعد الجميع عن فتنة المذهبية وعما يغذيها أو يشعلها بين المسلمين؛ لأن هذا يخدم العدو فقط، ويفرق بين المسلمين الذين يجب أن تجمعهم دولة واحدة، هي دولة الخلافة، رغم الخلاف الفقهي والاجتهاد السياسي بينهم.

٤- ضرورة الصدع بمشروع الدولة الإسلامية الجامعة الذي نحمله وهو مشروع دولة الخلافة، مع كل الناس وفي البرلمان وفي كل لقاء سياسي وفي كل المناسبات، ومع المسلمين وغير المسلمين منهم، كما يفعل حزب التحرير دون أي حرج، بل بالعكس بكل فرح وسرور ليقينه بأنه الخلاص الوحيد لنا ولغيرنا من هذا الوضع الصعب.

كما قام الوفد نفسه، الأسبوع الماضي، بزيارة النائب نبيل بدر في بيروت للبحث في الأمور نفسها، ولوضع نواب الشعب اللبناني أمام مسؤولياتهم، وبخاصة في عرض الحل الجذري، وفي محاسبة الحكام.

﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾

بقلم: الشيخ يوسف مخارزة – بيت المقدس

إن الأمم لا تنهض ولا تقوى، إلا بوحدة جامعة تربط بين أفرادها، وهذه الوحدة هي العقيدة، التي تحدد النظام الذي يحكمها، ويوجه مسارها. فإذا اتحدت العقيدة، وانتظم النظام، توحد موقف الأمة، وأصبحت كالجسد الواحد الذي يتحرك بنبضة واحدة، فتتحول قوى الأفراد إلى قوة جماعية ضاربة، كريح عاتية لا يقف أمامها شيء.

ولذلك افتتحت الآية السابقة بقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، لأن طاعة الله ورسوله ﷺ توحد الاتجاه، وتجمع القوى، كما تتجمع الكهرباء في خلايا القلب لتصنع النبضة التي بها تستمر الحياة.

أما حين يحصل التنازع، فإن قوى الأمة تتعاكس، وتلغي إحداها الأخرى، فينخفض أثرها، أو ينعدم، وتصبح الأمة فاشلة ضعيفة، لا تملك تأثيرا، ولا تستطيع مقاومة، بل تتفتت لتكون لقمة سائغة لأعدائها.

من هنا، كان الاجتماع على طاعة الله ورسوله ﷺ، هو السبيل الوحيد لوحدة المسلمين، كما قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

فحبل الله هو دينه، والاعتصام به هو الاجتماع على ما جاء في الكتاب والسنة. وأي انحراف عن هذا الحبل، يحول المسلمين إلى شراذم متنازعة متقاتلة، لا وزن لهم في العالم.

وإذا نظرنا إلى واقعنا اليوم، نجد أن التنازع قائم في صور عديدة، وأخطرها التنازع السياسي، سواء بين الأنظمة الحاكمة، أو بين الأحزاب السياسية.

أما تنازع الأنظمة، فمرده أن هذه الأنظمة ليست من صنع الأمة، بل فرضت عليها بفعل الاستعمار، الذي مزق الأمة، وقيد إرادتها، وزرع فيها نظما تبنت الأفكار الغربية في الحكم والتعليم والاقتصاد وغيرها.

وقد كان من أهداف هذه النظم، أن تبقي الأمة ضعيفة مفككة، من خلال صراعات طائفية، وقومية، وجغرافية، بين كيانات مصنوعة، تنشغل ببعضها عن قضاياها المصيرية.

ومن هذه الكيانات من يشعل الحروب، ويغذي الصراعات، كما تفعل بعض دول الخليج - وعلى رأسها الإمارات - بدورها التخريبي في اليمن وليبيا والسودان وغيرها، خدمة للمشاريع الغربية، وإعادة لإنتاج الفساد بقوالب جديدة.

وأما التنازع بين الأحزاب السياسية، ففوق كونه ذا طابع داخلي، فإنه لا يقل خطرا، لأن أغلب هذه الأحزاب يستند إلى ثقافات وافدة، وتوجهات مستوردة، لا تمت إلى عقيدة الأمة بصلة، وهي في الغالب توظف طاقات الأمة في صراعات على مصالح ضيقة، وتتنافس على مكاسب حزبية على حساب وحدة الأمة وقوتها.

والحق أن الأمة لا تتوحد بحزب يدعو لذاته، أو يطلب الولاء لرايته، وإنما تتوحد بحزب يدعو إلى طاعة الله ورسوله ﷺ، ويهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية الجامعة، التي تطبق شرع الله، وتجمع الأمة تحت سلطان الإسلام، فتتحول العقيدة من إيمان فردي، إلى نظام شامل يحكم العلاقات، ويضبط شؤون المجتمع.

فبدون هذه الدولة الجامعة، ستبقى الأمة متنازعة متفرقة، تستهلك قواها في الصراعات، ويستمر العجز والوهن، وتتوالى الهيمنة والاستباحة. أما حين تتجه جهود المخلصين إلى إعادة هذه الدولة الراشدة، فإن الأمة ستعود كما أرادها الله: أمة واحدة قوية راشدة حية.

إن العمل لإقامة هذه الدولة واجب شرعي، وضرورة واقعية، وهو الطريق الوحيد نحو استعادة العزة والكرامة، بعد قرن من الانحدار، الذي بدأ بضعف الخلافة، وتعمق حتى صرنا أضعف الأمم وأهونها، ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ ■

تتمة كلمة العدد: لماذا اعترفت روسيا بحكومة طالبان؟

التعاون معهم في مكافحة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة".

٢. تطوير طريق العبور الجنوبي:

قال فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي: "إن موقع أفغانستان الجغرافي ذو أهمية كبيرة للتجارة والنقل الإقليميين. ونحن مهتمون بأن تصبح أفغانستان جسراً موثوقاً بين وسط وجنوب آسيا. وسيعود ذلك بفوائد اقتصادية ليس فقط على البلد نفسه بل على المنطقة بأسرها".

وقال سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي: "نحن مهتمون بدمج أفغانستان في البنية التحتية الإقليمية للنقل والخدمات اللوجستية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة إمكانات الممر بين الشمال والجنوب وخلق فرص جديدة لجميع أصحاب المصلحة".

وقال زامير كابلوف الممثل الخاص لروسيا في أفغانستان: "تتمتع أفغانستان بإمكانيات نقل ضخمة. وإذا استقر الوضع في البلاد فإنها يمكن أن تصبح مركزاً مهماً للنقل العابر، يربط بين وسط وجنوب آسيا. ونحن على استعداد للتعاون في هذا الاتجاه بما في ذلك تطوير السكك الحديدية والطرق".

ومع العقوبات الغربية المفروضة على روسيا وفي ظل فتور العلاقات مع أذربيجان والتوترات العسكرية في الشرق الأوسط بما في ذلك إيران فإن أمن الطرق عبر جنوب القوقاز وإيران لا يزال موضع تساؤل. وفي ظل هذه الظروف، تصبح طرق العبور الجنوبية عبر أفغانستان مهمة لموسكو. وإذا تمكنت روسيا من العبور عبر أفغانستان فستكون قادرة على الحفاظ على سياستها الأمنية وسياسة النقل في آسيا الوسطى ضمن منطقة نفوذها إلى حد ما. وهذا بدوره سيسمح لروسيا باستعادة نفوذها الاستعماري في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك سيتحقق توازن القوى مع الغرب.

في عام ٢٠٢٣ قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: "ممرات النقل عبر أفغانستان مهمة ليس فقط من وجهة نظر اقتصادية ولكن أيضاً من وجهة نظر أمنية. فهذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية لكل من آسيا الوسطى وروسيا". (تاس ٢٠٢٣ مؤتمر طشقند).

خلاصة القول إن روسيا كانت أول دولة في العالم تعترف بحركة طالبان كسلطة رسمية في أفغانستان في محاولة لحماية حدودها الجنوبية من التهديدات. وتسعى إلى الحصول على منفذ مستقل إلى طرق التجارة الدولية في ظل تنامي النزاعات مع الغرب وتقلص قنوات التجارة والنقل الخارجية، وكذلك لاستعادة النفوذ الجيوسياسي الذي فقدته في خضم الحرب الأوكرانية وتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في المنطقة. في هذا السياق تصبح آسيا الوسطى وأوزبيكستان بخاصة موضوعاً للتنافس بين القوى الجيوسياسية وهذا يؤدي إلى أن يصبح مصير شعوب هذه المنطقة ضحية لمصالح القوى الاستعمارية، مثل سوريا التي كانت ضحية للصراع الدولي لسنوات عديدة. والسبيل الوحيد لوضع حد لهذا الأمر هو إقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تحكم بالإسلام. وهذا ثابت شرعاً وفي الواقع أيضا ■

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾

إلى وزير الأوقاف المغربي
لا تحمل الناس على ظهرك فتحمل أوزارهم

أعاد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربي، أحمد التوفيق، النقاش حول العوائد البنكية ومفهوم الربا إلى الواجهة، خلال مشاركته في منتدى الاستقرار المالي الإسلامي، الذي نظمه بنك المغرب ومجلس الخدمات المالية الإسلامية الخميس ٠٣/٠٧/٢٠٢٥ بالعاصمة الرباط. وشدد على أن التعامل المالي بالعوائد على القروض يتعلق بـ"التشرع" أي التعاقد والتراضي الكفيل بالعدل، أكثر مما يتعلق بـ"التعبد"، مبيّنا أن العدل يقتضي ألا تتحول الضرورة إلى فرصة حيف وإجحاف بالمقترض، وهذا ما يستدعي تدخل الإمارة لحماية المال بقواعد ومؤسسات.

: إن وزير الأوقاف هذا الذي يلبس الحق بالباطل ويدعو الناس إلى الاطمئنان بأن المعاملات البنكية العادية ليست خارجة عن الإسلام ما دامت في إطار التعاقد وما لم تكن بالأضعاف المضاعفة، وبذلك يرى بأنه يحقق مصلحة العامة بتجديده للخطاب الديني وإزاحة الهوة بين "الفهم الفقهي الجامد" وبين الواقع المعيشي للمسلمين، إنما هو يحارب نصًا شرعيًا قطعيا ثابتا في الكتاب والسنة والإجماع، وعليه فإن حرمة الربا لا تقبل التأويل أو التبديل، والعوائد بقطع النظر عن مقدارها إنما تدخل في الربا.

يا هذا! حذار أن تحمل الناس على ظهرك فتحمل أوزارهم، وتذكر قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا ۞ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ۞ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾.

تتمة: كيان يهود وضم الضفة وفرض السيادة

السيطرة على سلاسل الاستيراد والتصدير واستخدام نقد الاحتلال كنقد للضفة الغربية والسيطرة الرقابية على البنوك، أو النواحي الإدارية كتراخيص البناء وتنظيم التجمعات السكنية والطرق والمعابر وحتى إصدار بطاقات الهويات والمناهج الدراسية، والتفاصيل أكثر من ذلك بكثير، فرؤية يهود المصرح بها هي أنه لن يكون لأهل فلسطين من الأمر إلا ما يشبه البلديات أو أقل.

* تحويل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة إلى أماكن غير صالحة للحياة تمهيداً لتهجير أهلها، وقد جاء بعض التفصيل في هذا في مقال سابق في جريدة الراية.

* وأخيراً، العمل على إقناع الإدارات الأمريكية وخاصة إدارة ترامب بأن حياة الكيان مستحيلة بدون الضم والسيطرة التامة على الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فقد ظهرت في تصريحات كبار شخصيات الإدارة الأمريكية الحالية ما يؤكد بوضوح تبني هذه الإدارة لخطة الضم والسيطرة أو ما يؤدي إليها، وليست تصريحات الرئيس ترامب بالسيطرة على غزة وتهجير أهلها، وأن مساحة كيان يهود صغيرة ولا بد من توسيعها، واستخدام مصطلح "يهودا والسامرة" عند الإشارة للضفة الغربية في تعليمات أصدرها رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي براين ماست، إلا بمثابة الضوء الأخضر ليهود بالمضي قدما في مشروع الضم.

وفي المقابل، تتواطأ الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين لتمكين الكيان من تنفيذ مخططاته المتعلقة بالضم وفرض السيطرة على الضفة الغربية، تارة بالإصرار على التمسك بالمسارات التفاوضية والنعيق بتحقيق السلام القائم على ما يسمى بحل الدولتين، وتارة بالهرولة إلى التطبيع مع الكيان، وتارة بجعل الأمر كله متعلقا برغبة وإرادة الإدارة الأمريكية، مستقطة من حساباتها أي عمل جدي ولو كان ضئيلا يمكن أن يؤدي إلى عرقلة تنفيذ يهود لمخططاتهم ولو بطرد سفير أو حتى بالتهديد الكلامي، بل إن الأنظمة انحدرت إلى حضيض غير مسبوق وهي تتفرج على حرب الإبادة التي يقوم بها يهود في غزة، وتهجير وتدمير مخيمات الضفة، وازدادت انحدارا حتى أصبحت تُسكت كل صوت يحاول أن يتضامن مجرد تضامن مع أهل فلسطين!

وأخيراً، فإن الوقائع على الأرض تؤكد ما يصدر من تصريحات تؤكد مضي يهود في مخطط متكامل الأركان لضم الضفة الغربية والسيطرة عليها بل وربما تهجير أهلها، وهذا المخطط لا يمكن وقفه بالمفاوضات والوساطات، ولا بالشجب والاستنكار، ولا بالهرولة إلى المنظمات الدولية، ولا باستجداء الإدارة الأمريكية، وإنما يحتاج إلى هبة من أمة محمد ﷺ تقلب فيها كل الموازين، فتطيح بنواطير حظائر سايكس بيكو، وتستعيد السيطرة على جيوشها وسلاحها، وتكسر السدود والحدود، وتزحف ليس من أجل وقف مخطط الضم فحسب، وإنما لتحرير كامل تراب فلسطين، فلا يَفلُّ الحديد إلا الحديد، ولا يَفلُّ الخميس إلا الخميس ■

المحكمة العليا الكينية
تساوي بين الزنا والزواج

قضت المحكمة العليا بأنّ الأطفال المولودين من الزنا لأبوين مسلمين يحقّ لهم الميراث من تركة والدهم، ما يُمثل تطوراً مهماً في تفسير قانون الأحوال الشخصية الإسلامي في كينيا. جاء ذلك بعد أن رفضت المحكمة العليا، يوم الاثنين ٣٠ حزيران/يونيو، استئنافاً تقدمت به فاطمة عثمان عبود فرج، التي سعت إلى استبعاد أطفال زوجها المتوفى، سليم جمعة حكيم كيتندو، من تركته بدعوى أنهم وُلدوا خارج إطار الزواج الإسلامي المُعترف به.

في هذا الصّدد قال الممثل الإعلامي لحزب التحرير في كينيا الأستاذ شعبان معلّم في بيان صحفي:

إن ترسيخ وحماية "حقوق" الأطفال المولودين من الزنا ليس سوى جزء من حملة مكثّفة تشنها القوى الغربية الكبرى ضدّ الإسلام. وتُمارس الضمانات القانونية والدعاية في جميع طبقات المجتمع لتطبيع الزنا، ما أدى إلى زيادة عدد الأطفال المهجورين في الشوارع، ما أصبح يُشكل خطراً في المراكز الحضرية.

في المقابل، يُلزم الإسلام أفراد الأسرة والدولة برعاية شؤون الأطفال. أما بالنسبة للميراث، فالإسلام يعطي الحق فيه للأبناء الشرعيين فقط، بينما الأبناء المولودون من الزنا والأطفال المعوزون فالدولة هي المسؤولة عنهم، قال النبي ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً، فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ».

أخيراً، نحثّ المسلمين على عدم التّهاون في هذه المسألة، فهي جزء لا يتجزأ من الحرب العالمية على الإسلام... لذلك، ندعو جميع المسلمين ذوي التأثير في كينيا، بمن فيهم العلماء والسياسيون، إلى النهوض للدفاع عن الإسلام.

أفيقوا يا أهل اليمن

عقد وزير الشؤون (الاجتماعية) والعمل سمير باجعالة، بصنعاء يوم الأحد ٢٠٢٥/٠٦/٢٩م، اجتماعاً مع لجان التحضير لمؤتمر الجمعيات التعاونية للعام ٢٠٢٥م، حضره وكيل الوزارة لقطاع التنمية علي الرزامي، ومدير مكتب الشؤون (الاجتماعية) والعمل في أمانة العاصمة ناصر الكاهلي.

وعليه قال بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية اليمن: هذا المؤتمر يدل دلالة واضحة لا لبس فيها، على أنه ليس لدى هذه الوزارة رؤية مسبقة، ولا خطط معدة جاهزة تنتظر التنفيذ! بل أتت الدعوة لانعقاد هذا المؤتمر تجاوباً وتزامناً مع الاحتفال السنوي بمناسبة اليوم العالمي للجمعيات التعاونية الذي يحتفل به التحالف التعاوني الدولي، ويصادف أول يوم سبت من شهر تموز/يوليو من كل عام.

كما تساءل البيان: ما الذي يحدث يا وزارة البناء والتغيير؟! أهذا بناؤكم قادم من الأمم المتحدة بشحمه ولحمه؟! وأين التغيير؟! فلا يزال هذا دأب من سبقكم من الوزارات المتعاقبة طوال ستة عقود، ترعاها وتوجهها الأمم المتحدة بأعمال تغضب الله ولا ترضيه، وتدعو إلى أفكار ليست من جنس العقيدة الإسلامية، ولا لنا فيها بطة ولا سليط! إنكم تنفخون في قربة مخروقة، وإن تجربة التعاونيات في اليمن فاشلة، لأنها ليست من جنس أفكار الإسلام.

وختم البيان: إن هلاك الناس وانحطاطهم يأتي من مخالفة الأنظمة التي تطبق عليهم، لجنس عقيدتهم، بل مخالفتها الصريحة لها. فكيف لمخالفي أوامر الله ومرتكبي معاصيه، متبعي كل ناعق، أن يتوفقوا في الحياة ويسعدوا؟!

حكام المسلمين عملاء
وحراس لمصالح الكافر المستعمر

أصدر وزير الداخلية العراقي قراراً بإعفاء خمسة مسؤولين أمنيين كبار في قضاء طوزخورماتو من مناصبهم، بعد أن داسوا بأقدامهم على علم أمريكا خلال مراسم عاشوراء، وانتشرت صورهم في عدد من وسائل الإعلام وشبكات التواصل.

: هذه الخطوة لافتة جدا من ناحيتين؛ أولاهما: أنها تعني التزام الأجهزة الحكومية نهج أمريكا في سحب البساط من تحت أقدام إيران ومن يواليها من أهل العراق. وثانيتهما: أنها رسالة لهؤلاء أن الأمر جد وليس هزلا، وأن كل من تسول له نفسه مخالفته سينال هذا الإبعاد إن لم يكن الموت.

هذا هو واقع هذه الأنظمة العميلة؛ حراس لمصالح أسيادهم الكفار وسيوف بتّارة على رقاب شعوبهم.

أيها المسلمون: إن الأصل في الجميع التقيد بما أمر الله سبحانه لا أوامر الغرب ولا الأهواء المذهبية المقيتة التي تسعى في شق صف المسلمين، فلا يصح الانصياع للباطل مهما كانت صورته بل فقط الخضوع لما أمر الله عز وجل، فبه الطمأنينة والاستقرار والنصر، فلا نجاة لنا ولا صلاح لحالنا إلا بالرجوع لمنهج الله والتمسك به.

اجتماع منظمة شنغهاي في الصين لم يأت بجديد

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

انعقد يوم الخميس ٢٠٢٥/٦/٢٦م اجتماع وزراء دفاع دول منظمة شانغهاي للتعاون في مدينة تشينغداو الصينية، وترأس الاجتماع وزير الدفاع الصيني دونغ جيون، وألقى كلمة بحضور وزراء الدفاع المشاركين وقال: "إنّ العالم يشهد تغييرات غير مسبوقة في ظل تنامي الهيمنة"، ووصف الاجتماع بأنه "بمثابة ثقل موازن في عالم تتداخل فيه الاضطرابات والتغيرات"، وقال بأنّ "العالم يشهد تغييرات غير مسبوقة منذ قرن في ظل تنامي الأحادية والحمائية وممارسات الهيمنة والتنمر التي تهدد النظام الدولي وتخلق حالة من عدم الاستقرار"، ودعا إلى تعزيز التنسيق والتعاون داخل أطر متعددة الأطراف كالأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي وتوحيد الصفوف للدفاع عن العدالة الدولية والاستقرار الاستراتيجي العالمي، وشدّد على أهمية دور منظمة شنغهاي كركيزة للاستقرار، وأمّا وزير الدفاع الروسي فقال: "إنّ الوضع العسكري والسياسي العالمي لا يزال صعباً ويُظهر مؤشرات على مزيد من التدهور".

وجاء هذا الاجتماع بعد يومين من بدء سريان وقف إطلاق النار بين إيران وكيان يهود وانتهاء الحرب التي استمرت بينهما لمدة ١٢ يوماً، والتي بدأها الكيان بإسناد أمريكي بشنّ هجوم صاعق على مواقع استراتيجية في طهران.

كما يأتي أيضاً غداة قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في لاهاي والتي تمخّضت عن التزام دول الناتو بزيادة إنفاقها على الدفاع والأمن بنسبة خمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تسعى الصين من خلال اجتماعات منظمة شنغهاي - بشكل عام - لتحقيق هدف تثبيت موقعها كقوة عالمية فاعلة في معادلة الأمن والاستقرار العالميَيْن بعيداً عن تحالفات القوى الغربية التقليدية، وتُحاول أن تُوازن بين علاقاتها مع روسيا وإيران من جهة، وحرصها على عدم استفزاز أمريكا من جهة أخرى، فنهجها الدبلوماسي يتميّز بكونه قائماً على الحذر والتوازن، ويُشكّل أحد سمات النظام العالمي الحالي، ولذلك فإنّ دعمها العلني لإيران يقتصر على الأقوال لا الأفعال، إذ امتنعت الصين عن تقديم أي دعم جدي لإيران في فترة الحرب، وهو ما يعكس محدودية نفوذها في المنطقة، وخوفها من تعكير علاقاتها مع أمريكا، وأمّا دعمها لروسيا فيبقى ضمن الحدود الدنيا الذي لا يرقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي.

ومنظمة شنغهاي تضم حالياً عشراً من الدول الأعضاء وهي الصين وروسيا وإيران والهند وكازاخستان وقرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وأوزبيكستان وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) وتسعى لطرح نفسها كتحالف دولي وإقليمي منافس للتحالف الغربي، وتعتبر نفسها كثقل موازن للغرب، وتعمل على تكريس ذاتها كمنصة دولية بديلة قادرة على صياغة رؤى أمنية وجيوسياسية تتحدى الهيمنة الغربية، وإن كانت حذرة جداً في الملفات الشائكة مثل النزاعات في الشرق الأوسط.

لكنّ الواقع يدل على أنّ أبرز أعضائها متعادون متشاكسون متشرذمون، كما هو الحال بين الهند وباكستان وبين الهند والصين، وهو الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على حقيقة تلك المنظمة، وعلى أهدافها. وحتى في علاقتها مع روسيا فبالرغم من إظهار الصين تحالفاً علنياً شكلياً مع روسيا من ناحية دولية إلا أنّها تبقى - من ناحية إقليمية - موقفاً حيادياً رسمياً في النّزاع بين روسيا وأوكرانيا على سبيل المثال، وتتردّد في الانخراط في علاقات عسكرية جليّة.

فما صدر عن مؤتمر منظمة شانغهاي من تصريحات في اجتماعها الأخير تتحدّى الهيمنة الغربية وتناهض فيها سياسات الغرب ما هي سوى مجرد فقاعات لا قيمة لها، لأنّ دولاً مثل باكستان والهند وإيران هي في الأصل دول خاضعة للنفوذ الغربي ولا تملك الانفكاك عن الغرب، وتستمر في الدوران في محوره.

لذلك فمنظمة شانغهاي هذه لم يتفق أعضاؤها على أية قضية من التي تمّ طرحها سوى اتفاقهم على قضية واحدة وهي محاربة الإسلام الجهادي الذي يُسمّونه الإرهاب.

وأمّا كلامهم عن خوفهم من تنامي الأحادية والحمائية وممارسات الهيمنة والتنمر التي تهدّد النظام الدولي فهي مجرد مطالبات وتمنيّات لا رصيد لها في أرض الواقع، وقد عبّر وزير الدفاع الروسي عن إحباطه من المستقبل العالمي بقوله: "إنّ الوضع العسكري والسياسي العالمي لا يزال صعباً ويظهر مؤشرات على مزيد من التدهور"، وفي ذلك اعتراف صريح بفشل روسيا والصين ومنظمة شانغهاي وعجزهم عن إحداث أي تغيير في العلاقات الدولية لصالح الأهداف التي يسعون لتحقيقها نظرياً ■

اجتماع الجنرالات في العلمين وصراع النفوذ

في الثلاثين من حزيران/يونيو ٢٠٢٥، استقبل عبد الفتاح السيسي، رئيس النظام المصري، قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، وقائد ما يُسمى بالجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، برفقة ابنيه خالد وصدام، في مدينة العلمين الجديدة. وقد جاء هذا اللقاء في محاولة لاحتواء أزمة المثلث الحدودي بين ليبيا والسودان وتشاد، التي تشهد تصعيداً خطيراً بفعل الصراع بين الجيش السوداني بقيادة البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، والذي بات يقترب من الحدود المصرية.

: إن الدول القائمة في بلاد المسلمين اليوم وحدودها وأنظمتها، كلها من صنع المستعمر، وكلها أدوات لخدمته. وإن الحل الحقيقي، بل الوحيد هو عودة الإسلام إلى الحكم في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي توحّد الأمة، وتطرد المستعمر، وتعيد السيادة للشرع، والكرامة للأمة.

وما من جماعة تعمل لهذا الهدف الجليل على بصيرة من أمرها، وتسير على طريقة رسول الله ﷺ، إلا حزب التحرير، الذي يحمل مشروع الخلافة بفهمٍ سياسي وشرعي دقيق، ويضعه بين يدي الأمة. فعلى الأمة أن تلتف حوله، وتعمل معه، حتى تعود راية الإسلام ترفرف خفّاقة فوق ربوع الأرض من جديد.

إيران تعتبر اليهود جزءاً أصيلاً في فلسطين وليسوا غزاة غاصبين

وفقا لوكالة الأنباء الإيرانية قال وزير خارجية إيران عباس عراقجي يوم ٢٠٢٥/٧/٨م "إن إيران ترى أن الحل العادل لفلسطين يكمن في استفتاء يشارك فيه جميع سكان فلسطين الأصليين بمن فيهم اليهود والمسيحيون والمسلمون، وهو ليس حلا مستحيلا أو بعيد المنال، كما حققت جنوب أفريقيا بعد فترة نظام الفصل العنصري الاستقرار من خلال الاستفتاء والديمقراطية، وليس بتقسيم البلد إلى قسمين أبيض وأسود. نرى أن النمط نفسه يجب أن يتكرر في فلسطين، فلن ينجح حل الدولتين كما لم ينجح في الماضي. برأينا، الحل في إقامة دولة واحدة ديمقراطية، يعيش فيها سكان فلسطين الرئيسيون من يهود ومسلمين ومسيحيين بسلام، هذا هو السبيل لضمان العدل".

: لقد ردد مثل هذا القول سابقا المرشد الإيراني علي خامنئي. ويكأن النظام الإيراني ينظر إلى يهود بأنهم من أهل فلسطين وجزء أصيل منها، وليسوا غزاة غاصبين لتلك الأرض من بلاد المسلمين التي باركها الله. إن الحل الوحيد لفلسطين هو الحل الذي فرضه الإسلام وهو تحريرها من يهود وتطهيرها من دنسهم، وإعادتها إلى حضن الأمة الإسلامية لتكون عقر دارها، ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾.

مترجم

يجب على باكستان أن تعي حجم قوتها لتحرر نفسها من الهيمنة الأمريكية والهندية

بقلم: الأستاذ عبد المجيد بهاتي – ولاية باكستان

منذ وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أبدت باكستان رغبة قوية في بدء حوار جاد مع الهند بشأن عدد من القضايا الأمنية، بما في ذلك مستقبل كشمير، وتهدئة التوتر على خط السيطرة، والأهم من ذلك، إلغاء قرار الهند تعليق معاهدة مياه السند، فهذه المعاهدة توفر لباكستان نحو ٨٠٪ من احتياجاتها المائية من ثلاثة أنهار رئيسية هي: السند، وتشناب، وراڤي.

إلا أن مبادرات باكستان قوبلت بالرفض من الهند مراراً. حيث صرّح وزير داخليتها أميت شاه لصحيفة تايمز أوف إنديا قائلاً: "كلا، لن تُستأنف المعاهدة أبداً. سنحوّل المياه التي كانت تتدفق إلى باكستان إلى راجستان من خلال بناء قناة. وسنجعل باكستان تموت عطشاً لأنها كانت تحصل على هذه المياه بشكل غير مبرر". ولهجة شاه تنذر بأن العلاقات بين القوتين النوويتين تسير نحو مزيد من التدهور.

وعلى المدى القريب، لا تستطيع الهند تنفيذ تهديدها بشكل فعلي، إذ لا تمتلك البنية التحتية اللازمة لقطع المياه التي تغذي الروافد الزراعية الباكستانية. وقد يستغرق بناء القناة سنوات عدة. ومع ذلك، يمكن للهند أن تُحدث أضراراً جسيمة بالزراعة الباكستانية من خلال الامتناع عن مشاركة بيانات حساسة تتعلق بتدفق المياه من الأنهار الثلاثة. وقد اعتادت الهند مشاركة هذه البيانات، وكانت باكستان تعتمد عليها لتجنّب كوارث زراعية في الماضي.

إن رفض الهند استئناف الحوار لا يطرح فقط تساؤلات صعبة حول شروط وقف إطلاق النار الذي قبلت به باكستان، بل يسلط الضوء أيضاً على البيان الصادر عن مجلس الأمن القومي الباكستاني بشأن تعليق الهند للمعاهدة، والذي وصف ذلك بـ"عمل حربي" سيتم الرد عليه بـ"القوة الكاملة عبر كل أبعاد القوة الوطنية".

وخلال الحرب القصيرة الأخيرة، كان من الواضح أن باكستان قد فرضت سيطرة جوية على الهند، التي اضطرت للسعي إلى وقف إطلاق النار لأن سلاحها الجوي كان مشلولاً فعلياً. ومع ذلك، وبدل استغلال هذا الوضع والمطالبة بضم كشمير المحتلة، أو على الأقل السيطرة على مدينة مثل سريناغار، اختارت باكستان موقفاً دفاعياً، وانسحبت من مواقعها المتقدمة، ووافقت على شروط وقف إطلاق النار الذي لم يتجاوز كونه وعداً باستئناف الحوار. لكن تلك المحادثات لم تحدث مطلقاً، كما رفضت الهند أية وساطة أمريكية. حيث قال مودي لترامب: "الهند لن تقبل أبداً وساطة طرف ثالث في قضية كشمير".

وبدون معالجة القضايا الأمنية الجوهرية لباكستان - كإعادة العمل بمعاهدة المياه، أو نزع عسكرة خط السيطرة، أو إنهاء الاحتلال الوحشي لكشمير، أو الحفاظ على استقرار مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني - منح رئيس أركان باكستان، عاصم منير، نفسه لقب مشير ميداني، ورشّح ترامب لجائزة نوبل للسلام! ولم يكن هذا أول إخفاق في تحويل الانتصارات الميدانية إلى مكاسب سياسية استراتيجية. ففي عام ١٩٩٩، سيطرت باكستان على مرتفعات كارغيل، وكانت لديها فرصة ذهبية لتحرير كشمير المحتلة، لكنها خضعت لتدخل أمريكا ولم تستطع تحويل مكسبها العسكري إلى نصر سياسي. ويرجع سبب هذه الإخفاقات إلى أمرين:

أولاً: هدف الحرب لا يقتصر على الدفاع، بل تحقيق أهداف سياسية واضحة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عقيدة هجومية. وتفترض هذه العقيدة تحويل الجهاد الدفاعي إلى جهاد هجومي، مصحوب بجملة من الإجراءات السياسية والدبلوماسية. وبالنظر من هذه الزاوية، فإن حل معضلة معاهدة المياه - والتي تتمثل في ضمان الوصول الدائم وغير المنقطع إلى الأنهار الثلاثة - لا يمكن تحقيقه إلا من خلال خطوات هجومية تهدف إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى، مثل ضم كشمير.

ثانياً: لا تزال القيادة الباكستانية تحصر تحركاتها في إطار القانون الدولي، وتسعى دائماً لنيل موافقة واشنطن قبل اتخاذ أي خطوة دبلوماسية أو عسكرية وهذا انتحار سياسي. ويمكن ببساطة النظر إلى العراق وليبيا وإيران لرؤية كيف أدت طاعتها العمياء للقانون الدولي إلى تدميرها، وإذا استمرت في هذا النهج، فإن مصير باكستان لن يختلف كثيراً.

وضمن هذا السياق، لا بدّ للقيادة الباكستانية أن تتجرأ على إعادة التفكير والتصرف خارج الصندوق عند التعامل مع هذه التحديات. وهذا يتطلب من الطبقة السياسية أن تتحرر ذهنياً من التبعية للولايات المتحدة، ومن قيد القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، يجب أن تُدرك الطبقة السياسية في باكستان أن الهزائم الاستراتيجية الأمريكية في العراق وأفغانستان، وفشلها في أوكرانيا، وعجزها عن التصدي لهجمات الحوثيين، كلها تشير إلى تراجع قدرة أمريكا على تشكيل النظام العالمي. وعلاوة على ذلك، على مدار الأربعين عاماً الماضية، استغلت أمريكا باكستان لخدمة أجنداتها: من هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، إلى توظيف انتفاضة كشمير والاختبارات النووية لإيصال حزب بهاراتيا جاناتا الموالي لأمريكا إلى الحكم. ولا ننسى أن أمريكا لم تكن لتنجح في تنفيذ مشروعها الجديد في الشرق الأوسط لولا دعم باكستان الكامل في الحرب العالمية على الإسلام.

إن هذا الاعتماد الأمريكي على باكستان، يجب أن يوجّه رسالة واضحة للنخبة السياسية في باكستان بأن أمريكا لم تعد تعتبر نفسها قوة لا غنى عنها، بل تعتبر باكستان أداة حاسمة للحفاظ على نفوذها المتداعي. ولولا تعاون باكستان معها، لكانت الهند قد خرجت من كشمير المحتلة منذ عقود. لذلك، إن لم تتمكن النخبة السياسية من إدراك هذه القوة التي تمتلكها باكستان، ورسم مسار مستقل، فإن البلاد تواجه أزمة وجودية من صنع قيادتها نفسها وتبعيتها للتدخلات الأمريكية. بينما لو فكّرت هذه النخب بمشروع حضاريٍّ جديدٍ لباكستان، يمكّنها من الاستقلال عن أمريكا، وبناء دولة عظمى بعد تحرير كشمير واستعادة شبه القارة الهندية تحت قيادتها، لكانت بذلك قد أحسنت استغلال قدرات باكستان الحضارية والاقتصادية والعسكرية. وهذا المشروع الحضاريّ متوفر لدى حزب التحرير، الذي يعمل لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ويجعل من باكستان قاعدةً لانطلاقها. فدولة الخلافة المرتقبة هي الملاذ الوحيد القادر على إنقاذ باكستان من التبعيةِ لأمريكا وتجبّر الهند، والارتقاء بها إلى موقع الريادة. لذلك، فإنّ العمل مع حزب التحرير، وتسليم السلطة له، هو الحلّ الجذريّ لنكبات باكستان، ولتفريط قيادتها السياسية والعسكرية بانتصارات شعبها وجيشها ■

حوادث الطرق في مصر شواهد صارخة على غياب الرعاية

في مشهد يتكرر حتى بات عادة مأساوية، استفاق الناس مؤخرا على كارثة جديدة راح ضحيتها تسعة أرواح بريئة في حادث تصادم على الطريق الإقليمي بمحافظة المنوفية، بعد أقل من أسبوع على فاجعة أبكت القلوب حين قضت ثماني عشرة فتاة يافعة حتفهنّ في حادث مماثل لم يختلف في شيء عن سابقاته سوى عدد الضحايا.

: لقد صار الطريق الإقليمي - الذي طالما روج له النظام باعتباره "إنجازاً قومياً" - شاهداً دائماً على عبثية الإنجازات المزعومة التي يتغنى بها الحكام وهم يختبئون خلف اللافتات الإعلامية الكاذبة ويُهملون حق الناس في أبسط حقوقهم ألا وهو العيش الآمن على طرق لا تخطف أرواحهم.

إنّ هذه الفواجع ليست حوادث عابرة يبررها البعض بالقدَر أو سوء الحظ، بل هي النتيجة الطبيعية المباشرة لغياب الرعاية الحقيقية لشؤون الناس، ولتغول الفساد المزمن في أجهزة الدولة، وهو فساد يستمد جذوره من تبني النظام الرأسمالي العفن الذي يقيس الأمور بمقياس النفعية ويزنها بميزان الربح والخسارة لا بميزان الحق والواجب، ولا اعتبار عنده لحلال الله وحرامه.

إن علاج هذه الكوارث لا يكون ببيانات الشجب ولا بوعود الإصلاح، وإنما بإقامة نظام يحكم بالشرع ويرعى شؤون الناس وَفْقَ أحكامه، فيضرب على يد المفسدين، ويضبط أعماله بمعيار الحلال والحرام لا بمعيار "العائد على الاستثمار".